

شرح الأسماء الحسنى

[41] من العنوانات الكمالية بل كان هو تعالى ايضا عالما بالعلم وقادرا بالقدرة وهكذا مع ان القضايا المنعقدة في حقه تعالى يلزم ان يكون ضرورة ازلية بمعنى ان ذاته بذاته من دون التقييد بحيثية اية حيثية كانت تقييدية أو تعليلية انضمامية أو اعتبارية أو التقييد بمادام الذات مستحقة لحمل المحمول الكمالى كما في حمل موجود ايضا ولزم كونه جسما تعالى عن ذلك علوا كبيرا بيان الملازمة انه على تقدير الزيادة كان ذاته في مرتبة ذاته عارية عن الكمال فكان له امكانه والامكان إذا كان موضوعه امرا تعلميا كالمهية من حيث هي كان ذاتيا واما إذا كان امرا واقعيا كالمادة كان استعداديا والموضوع هنا عين الوجود الصرف وحق الواقع المحض واى واقع احق باسم الواقع من صريح الوجود وبحت التحصل فالخلو عن الكمال ليس بمجرد التعمل كما في المهية بل امر واقعى فالامكان استعدادي وحامل الاستعداد والقوة مادة والمادة تلازم الصورة والمركب من المادة والصورة هو الجسم وهذا ما اردناه من الملازمة والنقلات الدالة على نفى الزيادة كثيرة جدا وقد ذكرنا سابقا شطرا منها الدال على نفى الصفات فصفاته تعالى ذاته وكذا كل صفة منه عين صفته الاخرى لا ان مفاهيمها واحدة حتى تكون مرادفه لانه خلاف الواقع بل انها واحدة وجودا ومصادقا وانتزاع المفاهيم المتكثرة من وجود واحد بسيط جاز كانتزاع الشئ ومفهوم الموجود والمعلوم والمقدور والمراد وغيرها من كل واحد من المعلومات من جهة واحدة وان فرض تعدد الجهات لزم ان يكون المعادل من جهة المقدورية غير معلوم مثلا فيعزب على علمه شئ على ان كل كثرة ينتهى إلى الواحد وكل مركب ينتهى إلى البسيط إذ لو لم نيته احاد الكثرة إلى الواحد المحض لزم تحقق الكثرة بدون الوحدة وهو محال إذ لا كثرة حيث لا وحدة ولا تركيب حيث لا بساطة فلما كان التركيب متحققا في العالم كان البسيط ايضا متحققا وكذا في الكثرة والوحدة فكل من هذه البسائط والوحدات المتالف منها المركب والكثير ينتزع منها المفاهيم المذكورة ومفاهيم اخرى كثيرة جدا لكن ههنا شبهة قد استوثقها رئيس المحدثين أبو جعفر محمد ابن يعقوب الكليني رضى الله عنه في الكافي واحتج بها على ان الارادة زائدة على ذاته تعالى وهى ان ارادة الله لا يصح ان يكون عين علمه سبحانه فانه سبحانه يعلم كلشئ ولا يريد كلشئ إذ لا يريد شرا وظلما ولا كفرا ولا شيئا من القبائح والاثام فعلمه تعالى متعلق بكلشئ اولا كذلك ارادته فارادته امر اخر وراء علمه وعلمه عين ذاته فارادته امر اخر وراء ذاته فلا بد من تحقيق معنى الارادة بحيث يرتفع الشبهة ونقول ينبغى ان نفهم حقيقة ارادتنا لنكون على بصيرة في ارادته لانا نثبت له تعالى ما نراه كما لا فينا ولكن على وجه اعلى واشرف
